

والوزير هو الذي يبلغ أوامر الخليفة إلى جهات الاختصاص، ويشرف على تنفيذها، فقد كان الوزير في عهد الخلفاء الثلاثة الأول هو الصلة بين الخليفة والقيادات الموحدية ونظم دولتهم⁽¹⁾. فهو يشرف على تنفيذ الإجراءات العسكرية⁽²⁾، وقد يكلف بإخضاع ثائر⁽³⁾ أو إدارة معركة على الرغم من اشتراك الخليفة فيها⁽⁴⁾. وقد يطلب منه تفقد الأحوال في منطقة مضطربة⁽⁵⁾. وكان وزراء هذا الدور مسؤولين عن الدواوين المالية⁽⁶⁾ حتى فصلت تحت إشراف رجل مختص في خلافة المنصور⁽⁷⁾. وإلى جانب هذه المهام كان الوزير مسؤولاً عن إعداد الاحتفالات الرسمية وترتيب الدخول على الخليفة⁽⁸⁾، ويشرف على إجراءات البيعة للخليفة الجديد بالإشتراك مع كبير السادة ومزوار أشياخ الموحدية⁽⁹⁾. ويحضر مجالس العلم التي يعقدها الخلفاء ويراقب الحضور وحسن استماعهم⁽¹⁰⁾. وعقب الصلوات كان يؤمن على دعاء الخليفة⁽¹¹⁾. وجماع مهام الوزير يصورها المراكشي خير تصوير في حديثه عن وزارة المنصور لأبيه فيقول «وولي الوزارة أيام أبيه فبحث عن الأمور بحثاً شافياً وطالع أحوال العمال

(1) المن بالإمامة ص 177، 238، 409-410، نظم الجمان ص 138، البيان المغرب ج 3 ص 35، 59، 88، 130.

(2) المن بالإمامة ص 270، البيان المغرب ج 3 ص 114.

(3) المعجب ص 314، البيان المغرب ج 3 ص 27، 28، 213، 214، روض القرطاس ص 126، الإحاطة ج 1 ص 273.

(4) المن بالإمامة ص 175، البيان المغرب ج 3 ص 194.

(5) المن بالإمامة ص 174، 251، نظم الجمان ص 140، الإحاطة ج 1 ص 273.

(6) المن بالإمامة ص 176، 177-179، البيان المغرب ج 3 ص 43-44، رحلة التيجاني ص 346.

(7) راجع ص 168 من هذا الفصل.

(8) البيان المغرب ج 3 ص 45، المن بالإمامة ص 49، 420، 431-430، 473، 524، 457، نظم الجمان ص 139، روض القرطاس ص 125.

(9) البيان المغرب ج 3 ص 60، المن بالإمامة ص 250-251، المعجب ص 313، 326.

(10) المعجب ص 255.

(11) المصدر ذاته ص 345.

والولاة والقضاة وسائر من ترجع إليه الأمور مطالعة أفادته معرفة جزئيات الأمور فدبرها بحسب ذلك⁽¹⁾. ومن هذه الأعباء يتضح أن مهام الوزير كانت كثيرة فلهذا فقد يختار الخليفة شخصاً ليعاون الوزير في أداء أعباء الوزارة لإدريس بن جامع مع السيد أبي حفص، وأبي محمد عبد الله بن أبي إسحاق بن جامع مع أخيه إدريس وأبي بكر بن يوسف الكومي مع السيد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن⁽²⁾.

ولم تكن سلطات وزراء دور الازدهار تفويضية إذ ليس لهم الاستبداد برأي أو اتخاذ قرار فمن شعر الخلفاء باستبداده أو فسادة نكبوه وربما قتلوه. فقد نكب عبد المؤمن أبا جعفر ابن عطية وقتله⁽³⁾، وصرف عبد السلام الكومي ثم سمه⁽⁴⁾، ونكب أبو يعقوب يوسف أبا العلا إدريس بن جامع وغربه⁽⁵⁾. غير أن الوضع تبدل منذ النصف الثاني من خلافة الناصر وحتى خلع عبد الواحد بن يوسف (605-621 / 1212-1223) فاستبد الوزراء وصرفوا شؤون الدولة دون أخذ رأي الخلفاء، وتعتبر فترة يحيى بن الناصر امتداداً لهذه الفترة التي تنفذ فيها الوزراء. وخلال هذه الحقبة من عمر الدولة الموحدية كان الوزراء يقومون بالدور الأساسي في تولية الخلفاء وعزلهم⁽⁶⁾، ويوقعون على المكاتبات⁽⁷⁾، ويوجهون

(1) المعجب ص 262، وفيات الأعيان ج 6 ص 4.

(2) المن بالإمامة ص 238، 420، البيان المغرب ج 3 ص 59، 140، روض القرطاس ص 135.

(3) الحلة السيرة ج 2 ص 238، البيان المغرب ج 3 ص 35-36، روض القرطاس ص 128، الإحاطة ج 1 ص 273-275.

(4) المن بالإمامة ص 173-180، المعجب ص 198، الحلة السيرة ج 2 ص 238-239، البيان المغرب ج 3 ص 44-43.

(5) المن بالإمامة ص 237-238، المعجب ص 244، الحلة السيرة ج 2 ص 239-241، البيان المغرب ج 3 ص 58-59، 65.

(6) البيان المغرب ج 3 ص 243، العبر ج 6 ص 523، 524، 525، تاريخ الدولتين ص 19، 20.

(7) تاريخ الدولتين ص 19.

السياسة العسكرية⁽¹⁾، ويتصرفون في الأموال⁽²⁾، ويستقبلون رسل ملوك الروم ويعقدون الهدنة ويبرمون السلم معهم⁽³⁾. وقد حسد كثير من أشياخ الموحدين وزراء هذا الدور على سلطاتهم الواسعة⁽⁴⁾. وقد فقد خلفاء هذا الدور القدرة على تتبع وزرائهم ومحاسبتهم فأهمل كثير من الوزراء واجباتهم فاختلت أحوال الخلافة وفقدت هيبتها واضطرب جبل الأمن واهتز الاستقرار⁽⁵⁾.

ولكن منذ أن اعتلى العادل سدة الخلافة عمل الخلفاء على تعقب وزرائهم ومحاسبتهم ومنع استبدادهم⁽⁶⁾. فاسترد الخلفاء سلطاتهم وأصبحت مهمة الوزير تنفيذية كقيادة حملة⁽⁷⁾ أو إنفاذ كتاب⁽⁸⁾ أو جباية منطقة⁽⁹⁾ أو توصيل أوامر الخليفة إلى جهات التنفيذ دون استبداد برأي⁽¹⁰⁾.

فإذن إن السمة البارزة للوزارة الموحدية هي التنفيذ ولم يستبد وزير بالتفويض إلا مع خليفة ضعيف.

الكتابة:

أولى الموحدون منذ بداية دعوتهم أهمية للرسائل وكتّابها، وعلى الرغم من أن ابن تومرت كان يكتب رسائله بنفسه في بعض الأحيان⁽¹¹⁾ فقد خصص أحد

(1) المعجب ص 322، روض القرطاس ص 157-158، الروض المعطار ص 137.

(2) المعجب ص 283، الروض المعطار ص 138.

(3) البيان المغرب ج 3 ص 244، 246، العبر ج 6 ص 524، الروض المعطار ص 116.

(4) العبر ج 6 ص 525، الروض المعطار ص 68.

(5) عنان ق 2 ص 346 نقلاً عن مخطوط الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي.

(6) البيان المغرب ج 3 ص 370، 392، روض القرطاس ص 162، الروض المعطار ص 68.

(7) البيان المغرب ج 3 ص 329، العبر ج 6 ص 534، 546.

(8) المصدر الأخير ج 6 ص 549.

(9) البيان المغرب ج 3 ص 298، 329، العبر ج 6 ص 535.

(10) البيان المغرب ج 3 ص 330، 387، 443، 445.

(11) الحلل الموشية ص 90، 93.

«العشرة أهل الجماعة» لكتابة الرسائل وهو أبو الربيع سليمان الحضرمي الذي توفي في معركة البحيرة⁽¹⁾. وكان يساعد أبا الربيع في الكتابة ملول بن إبراهيم ابن يحيى الصنهاجي وهو ممن آخى المهدي بينه وبين هرغة، ويصفه صاحب كتاب الأنساب بالفصاحة والبداهة والعلم بالأسن، وقد أقام بتينملل حتى توفي⁽²⁾، وعليه فقد تكون وفاته قبل فتح مراكش إذ أن تينملل كانت العاصمة حتى ذلك التاريخ.

لا يعلم أن عبد المؤمن استكتب ملولاً هذا كما لا يعلم أنه اتخذ كاتباً قبل فتح مراكش، غير أن ابن القطان حفظ رسالة من عبد المؤمن إلى الموحدين بتينملل عن فتح السوس سنة 529 / 1135⁽³⁾، وأسلوبها بسيط ومباشر ولم يتكلف كاتبها المعاني، ولم يحكم الألفاظ، الأمر الذي يبعث على القول بأن عبد المؤمن وإن استكتب أحداً لم يكن ذلك الكاتب من أدباء العصر. وأغلب الظن أن عبد المؤمن لم ينظر في تدوين الدواوين إلا بعد فتح مراكش ولعل هذا يفسر اضطراب المصادر في كتابه وعددهم وأوقات كتابتهم له⁽⁴⁾. ويبدو أن عبد المؤمن كان يبحث عن كتاب لهم خبرة ودراية بالأعمال الإدارية فلما انتصر عمر الهنتاتي على الماسي في أواخر 542 وبحث عمن يكتب له إلى الخليفة ودلّ على أبي جعفر أحمد بن عطية فكتب رسالة بليغة ما أن وقعت في يد عبد المؤمن حتى استقدمه فاستكتبه ثم استوزره، وجمع له الكتابة والوزارة⁽⁵⁾. غير أن المراكشي يقول أن الكتابة أفردت عنه بعد ما فتح بجاية (547 / 1152) حينما استكتب عبد المؤمن أبا القاسم القالمي من أهل بجاية وأحد نهاء الكتاب⁽⁶⁾، ويبدو أن هذه الإشارة غير دقيقة، فهناك رسائل من إنشاء أبي جعفر بعد هذا

(1) أخبار المهدي ص 33.

(2) المصدر ذاته ص 39.

(3) نظم الجمان ص 210-212.

(4) راجع الملحق الرابع: جدول الكتاب.

(5) أنظر الملحق الثالث: الوزراء والمراجع المذكورة عن ابن عطية.

(6) المعجب ص 198.

التاريخ وحتى نكتبته في أوائل 553 / 1158⁽¹⁾. والراجح أن عبد المؤمن وإن استكتب المالقي بعد فتح بجاية فقد ظلت خطنا الكتابة والوزارة مجموعتين لأبي جعفر ابن عطية، وربما لا يكون المالقي غير كاتب مساعد. وهذا افتراض له ما يدعمه من الشواهد الأخرى. فقد كان أبو عقيل عطية بن عطية كاتباً مساعداً لأخيه أيام كتابته ووزارته وهناك عدة رسائل من إنشائه⁽²⁾. ولقد كتب لعبد المؤمن عدة كتّاب في وقت واحد فقد صحبه في إحدى غزواته ثلاثة كتّاب للرسائل⁽³⁾. وكان أبو بكر محمد المرخي كاتباً مع أبيه أبي الحكم المرخي ليوسف بن عبد المؤمن⁽⁴⁾.

وعليه فالترجيح لانفصال خطة الكتابة عن الوزارة هو نكبة ابن عطية واستيثار عبد السلام الكومي إذ لا يعلم أن أحداً جمع بين الوزارة والكتابة بعد ذلك.

ولا يعلم أن الرسائل الرسمية أو المصادر المعاصرة سمت متولي الكتابة غير الكاتب، ولما كان عدد الكتّاب في الحضرة كبيراً ربما كان يميز كبير الكتّاب بلقب «رئيس الكتّاب»⁽⁵⁾ ولا يشذ عما ذكر إلا المراكشي فيدعو كاتب الرسائل بكتّاب «الإنشاء»⁽⁶⁾ والغبريني فيسمي ابن محشرة «كاتب سر الخليفة»⁽⁷⁾. وربما

(1) أنظر رسائل موحدية رسالة رقم 9، 12، 13، 14، 15 وقد وردت رسالتان أخريان (رسائل موحدية رقم 19، 23) ونسبنا إلى أبي جعفر وتاريخ أولاهما ذي القعدة 554 / 1159 وأخراهما ربيع الأول 556 / 1160 ونشك في نسبتهما إلى أبي جعفر لأنه نكب في أوائل 553 / 1158 وقد ذهب عبد الهادي التازي إلى الرأي ذاته فيما يتعلق بالرسالة الأولى (راجع المن بالإمامة ص 136 ت 4).

(2) رسائل موحدية رسالة رقم 8، 16، 17.

(3) المصدر ذاته أنظر رسالة رقم 19، 20، 21.

(4) برنامج الرعي ص 96.

(5) ورد هذا اللقب مرة عند ابن عبد الملك المراكشي راجع الدليل والتكملة ج 5 ص 633.

(6) المعجب ص 263-264.

(7) عنوان الدراية ص 30.

كان المراكشي متأثراً بالمصطلحات المشرقية، وأما الغبريني فهو متأخر عن الفترة الموحدية ويصعب بناء حكم على إشارته طالما لم يرد ما يؤيدها في المصادر المعاصرة.

ومن جدول الكتّاب المرفق بهذه الدراسة⁽¹⁾ يتضح أن خطة الكتابة لم يتولها أحد من بني عبد المؤمن أو سلالة الموحدين أولي السبق والفضل في الدعوة إلا في فترة المهدي ابن تومرت. ويبدو أن الخلفاء توخوا في اختيار كتّابهم الخبرة الإدارية والعلم والبراعة الأدبية فكان كتّابهم في خلافة عبد المؤمن إما ممن خدم المرابطين في المغرب أو الأندلس، أو عمل في دولة بني حمّاد الصنهاجيين. ولما استقرت الدولة جاء كتّابهم من رجال تدرّجوا في المناصب الكتّابية في العاصمة أو الولايات⁽²⁾، وكانوا من ألمع كتّاب المغرب والأندلس، وقد بدأ عمل الأندلسيين في المغرب منذ حكم المرابطين وكان كل كتّابهم منهم، وحرص علي بن يوسف بن تاشفين على طلبهم من الأندلس⁽³⁾. وقد ساعد على هجرة الكتّاب الأندلسيين إلى المغرب في دولة المرابطين ثم الموحدين أن المغرب أصبح مركز الثقل في توجيه شؤون الأندلس التي أصبحت منطقة خاضعة لحكام المغرب فرحل الكتّاب إلى مراكش طلباً للجاء والشهرة، ولما ضعفت الدولة الموحدية توجه كثير من أدباء الأندلس نحو تونس⁽⁴⁾، ومن دخل منهم المغرب الأقصى ظل فيه وقتاً قصيراً، فإن لم يظفر ببغيته يمم شطر

(1) الملحق الرابع.

(2) راجع بالإضافة للملحق الرابع والمصادر المذكورة فيه أمثلة أخرى عن تدرج الكتّاب في اختصار القدح ص 124، الدليل والتكملة ج 5 ص 27-26، 107، 607 صلة الصلة ص 1.

(3) راجع المعجب ص 173؛ Hopkins; P 12، حركات: النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين ص 94-95.

(4) خير مثال على ذلك ابن الأبار أديب شرق الأندلس (راجع اختصار القدح ص 191، البيان المغرب ج 3 ص 345) ويسمي ابن سعيد المغربي تونس «محطة الرجال وكعبة الآمال» (اختصار القدح ص 42) وعن رحلة الكتّاب من الأندلس إلى المغرب ثم تونس راجع (اختصار القدح ص 20، 28، 42).

تونس. وقد قال الرعيني عن ابن عميرة «ولم يزل منذ فارق جزيرة الأندلس معمور الخاطر بالتخلص إلى إفريقيا»⁽¹⁾.

لقد كان الكاتب الموحدى يقوم بكتابة نص البيعة للخليفة الجديد، وخلال البيعة العامة يقرأ الكاتب ذلك النص لكل مجموعة من المبايعين فيبايعوا على مقتضاه⁽²⁾. ويكتب الكاتب الرسائل الرسمية والظواهر و«كل ما ترتب عليه وقوع العلامة من وجوه الأوامر»⁽³⁾. وفي العمل لم يكن مطلق التصرف ولا بد من أن يطلع الخليفة على ما يكتب ولا تنفذ الرسالة إلا إذا وضع الخليفة عليها علامته بخط يده وهي «الحمد لله وحده»⁽⁴⁾. وحتى في حالة الخلفاء الضعفاء لم يجد الكاتب فرصة للتنفذ والتسلط فقد كان يضع العلامة الغالبون على الخلفاء⁽⁵⁾. وهذا لا يعني أن خطة الكتابة كانت حقيرة أو قليلة الأهمية فلقد لعبت الرسائل دوراً كبيراً عند الموحدى وكانت الرسائل وسيلة الدعاية الأساسية لأعمال الدولة. وجل الرسائل التي وصلت كانت من هذا الضرب الدعائي. وقد حرص الخلفاء على تعميمها على جميع بلاد الموحدى. وتؤكد كل رسالة في خاتمتها على وجوب إذاعتها في الناس حاضرهم وبآديهم⁽⁶⁾، فتقرأ من فوق المنابر⁽⁷⁾. ويدل على ما علقه الخلفاء من أهمية على الرسائل أن الناصر لما هزم في العقاب بعث

(1) ابن شريفة ص 135 نقلاً عن مخطوط الذيل والتكملة لعبد الملك المراكشي وراجع اختصار القدر ص 49.

(2) أنظر المعجب ص 326.

(3) البيان المغرب ج 3 ص 231، والظواهر جمع ظهير وهو المرسوم أنظر Dozy; v. 1, p. 88.

(4) المن بالإمامة ص 302، نظم الجمان ص 164، البيان المغرب ج 6 ص 498-497.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 320، تاريخ الدولتين ص 19 ولقد تدخل كثير من الخلفاء مع كتابهم فيما يكتبون وكيف يكتبون (راجع المعجب ص 225، الحلل الموشية ص 113).

(6) على سبيل التمثيل راجع رسائل موحدي ص 6، 98، 112-113، 120، 157، المن بالإمامة ص 307، 309، نظم الجمان ص 163، البيان المغرب ج 3 ص 267.

(7) المن بالإمامة ص 135، 276، البيان المغرب ج 3 ص 231-232.

رسالة يُخفف من هول الهزيمة على الناس ويُقلل من شدة وطأتها عليهم⁽¹⁾. فمهمة الكاتب والحالة هذه هي الإشراف على العمل الدعائي في الدولة. وعلى الرغم من أن الموحدى قد نظموا أعمال البريد فلم يرد أن خليفة قد عين صاحب بريد فربما كان كاتب الرسائل مسؤولاً عن البريد.

وكان كاتب الرسائل بطبيعة عمله وثيق الصلة بالخليفة ومقرباً منه مكرماً لديه، وكان منصب كاتب الرسائل مرغوباً فيه، ومن نقل من الكتابة إلى القضاء كان يندم على ما فاتته ويندب حظه⁽²⁾.

وأما طريقة الكتاب فقد كادت أن تسير على نسق واحد لولا الاختلاف اليسير في بعض الجزئيات؛ فالرسالة تبدأ بذكر «من أمير المؤمنين» إلى من ترسل إليه فالدعاء المناسب للمرسل فالسلام فالبعدية فالتحميد فالصلاة على النبي ﷺ وقد يصلى على آل النبي ﷺ وعترته⁽³⁾، فالترضية على الصحابة⁽⁴⁾ فالمهدي، غير أن ذكر المهدي قد أهمل في خلافة المأمون وأول خلافة الرشيد لما أزيلت رسوم المهدي. ومنذ خلافة يوسف بن عبد المؤمن جرت العادة بالترضية على سلف الخليفة، ثم يذكر مكان الكتابة ثم يؤتى على المقصود ويختتم الخطاب بذكر تاريخ الرسالة وفي حالة واحدة ذكر التاريخ بعد مكان كتابة الرسالة⁽⁵⁾. والنمط ذاته اتبع في نص البيعة من الولايات⁽⁶⁾ وكتب الولاة إلى الحضرة⁽⁷⁾.

(1) البيان المغرب ج 3 ص 241-242، الروض المعطار ص 138.

(2) أنظر قصة ابن عميرة لما نقل من الكتابة إلى القضاء عند ابن شريفة ص 123-124.

(3) مثاله رسائل موحدي رسالة رقم 7-10، 17، 19-23.

(4) وكثيراً ما تغفل راجع رسائل موحدي رسالة رقم 26-30، 32، 34، 35، 40.

(5) رسائل موحدي: رسالة رقم 3 وقد كتبت سنة 543، فهي من أول ما كتب من الرسائل مما يدعو إلى القول أن نسق كتابة الرسائل لم يستقر بعد في ذلك التاريخ.

(6) المصدر نفسه رقم 44-46.

(7) البيان المغرب ج 3 ص 280.

البريد:

كان حامل البريد يسمى «رقاصاً»⁽¹⁾ وكان الرقاص يكلف بحمل جميع أنواع الرسائل مدنية⁽²⁾ أو عسكرية⁽³⁾. وقد نظم البريد منذ فتح مراكش على أسس معلومة فتكفلت الدولة بالدواب وعلفها وزاد الرقاصين لكيلا يكلف الرقاصون الناس مؤنة ذلك، وحددت المنازل التي ينزلونها والزمن الذي يستغرقونه في رحلاتهم⁽⁴⁾، فكان الرقاص يسري الليل ويسير النهار⁽⁵⁾، وكان البريد يقطع المسافة من المهدية إلى غرناطة في أربعين يوماً⁽⁶⁾، ومن مرسية إلى مراكش في ستة عشر يوماً «وهذا غاية السير»⁽⁷⁾. ومع هذا التنظيم المتقن لأعمال البريد لا يعلم أن خليفة قد عين صاحباً للبريد ولهذا رجحنا في مناقشة مهام كاتب الرسائل أن ذلك الكاتب ربما كان يشرف على عمل البريد.

كاتب استقبال رسل الملوك:

كان استقبال رسل الملوك إلى خلفاء الموحدين يتم بصورة عفوية⁽⁸⁾، ولم يرتب الخلفاء طريقة استقبال أولئك الرسل وإنزالهم وتضييفهم والترجمة عنهم بشكل منظم. وفي أواخر دور الازدهار - ولعل ذلك في أواخر خلافة المنصور - نظم الخلفاء خطة لاستقبال رسل الملوك لا سيما الروم، ففي سنة 607 / 1210 أخرج الناصر عنها ابن عجيل وقدم عليها أبا الجيش محارب⁽⁹⁾. واكتسبت هذه

الخطة أهمية كبرى منذ خلافة المأمون الذي اعتمد كثيراً على الجند القشتالي وعقد حلفاً مع ملك قشتالة وتوثقت صلة الخلفاء الموحدين منذ ذلك الوقت بنصارى إسبانيا لا سيما في خلافة السعيد والمرتضى⁽¹⁾.

ديوان «التميز» أو ديوان العسكرية:

اختص المهدي أحد «أهل العشرة» في رواية المراكشي - أيوب الجدميوي - بتوزيع الأقطاع على الموحدين⁽²⁾، وربما كان ذلك بداية ديوان الجيش ولكن لا يعلم شيء عنه في خلافة عبد المؤمن بيد أنه منذ خلافة يوسف ابن عبد المؤمن كان هناك كاتب خاص للجيش يسميه المراكشي «كاتب الجيش»⁽³⁾ ويسميه ابن صاحب الصلاة «كاتب العسكرية»⁽⁴⁾ أو «كاتب ديوان التميز»⁽⁵⁾. وكان هذا الكاتب يحتفظ بسجلات بأسماء جميع الموحدين وسائر الأجناد المرتزقين. وكلما ميزت الجيوش (أي عرضت) استعداداً لغزوة عارض جريدته الجديدة على سجلاته السابقة، فإن وجد فرقاً عرضه على الخليفة لاتخاذ قرار بشأنه، ومتى أقر الخليفة قوائم الجيوش أنفذ هذا الكاتب «البركات» (المرتبات) على مقتضاها⁽⁶⁾. وقد ذكر صاحب شغل الموحدين في إشبيلية وغرناطة⁽⁷⁾، وهو غير صاحب العمل والمشرف والوالي، وقد لا يكون صاحب هذه الخطة غير

(1) راجع عنان ق 2 ص 536-540، 634.

(2) الممجب 338.

(3) المصدر ذاته ص 244.

(4) المن بالإمامة ص 452، البيان المغرب ج 3 ص 141.

(5) المن بالإمامة ص 436، وذهب عنان إلى أن شؤون الجيش قد أوكلت إلى ديوانين: ديوان العسكر وديوان التميز معتمداً على إشارتي ابن صاحب الصلاة وابن عذاري الأنفتين (عنان ق 2 ص 638) ولكن ابن صاحب الصلاة ذكر الاسمين لديوان واحد وقد تولاها شخص واحد ولا يكفي اختلاف الاسم للاستنتاج بأن إدارة للجيش كانت من اختصاص ديوانين وربما تعددت المصطلحات للديوان الواحد في المصدر الواحد.

(6) المن بالإمامة ص 436.

(7) المصدر ذاته ص 207، 298.

(1) المن بالإمامة ص 129، 190، نظم الجمان ص 122؛ Dozy; v. 1, 547.

(2) المن بالإمامة ص 189-190، روض القرطاس ص 164.

(3) المن بالإمامة ص 129-130، 274، البيان المغرب ج 3 ص 43، 65، 310.

(4) نظم الجمان ص 162.

(5) المن بالإمامة ص 190.

(6) قابل رسائل موحدية ص 95، 99، البيان المغرب ج 3 ص 42.

(7) المن بالإمامة ص 274، البيان المغرب ج 2 ص 65.

(8) راجع المن بالإمامة ص 368-372، 526-527، البيان المغرب ج 3 ص 183، 189.

(9) البيان المغرب ج 3 ص 234.

الكاتب لشؤون العساكر النظامية في الولايات إذ اختص بأشغال الموحدين في الولاية. والموحدون كانوا الجند النظامي الأساسي في الولايات.

الإدارة المالية:

كان الوزير مسؤولاً عن مالية الدولة في خلافة عبد المؤمن ويوسف ولا يعلم أن أحداً قد استقل بالإدارة المالية في الحضرة غير الوزير في عهد هذين الخليفين⁽¹⁾. وقُلد المنصور أبا زيد بن يوجان أشغال البرين في سنة 593 / 1197⁽²⁾ ومنذ ذلك التاريخ بدأت خطة مالية جديدة هي خطة صاحب الأشغال، ولا يعلم خليفة لم يتخذ صاحباً لأشغاله بعد المنصور. ولفظة صاحب الأشغال مصطلح موحد لم يستعمل في نظم الدول التي سبقت الموحدين في المشرق أم المغرب أو الأندلس⁽³⁾. ولا يطلق هذا المصطلح في أيام الموحدين إلا على الأعمال المالية في الحضرة⁽⁴⁾. ولم يتولها غير شخص واحد في الوقت

(1) يشد صاحب القرطاس ويقول أن يوسف بن عبد المؤمن ولي ابن الصقر (وقد وردت عنده ابن الطفس) الخزائن وبيوت الأموال (روض القرطاس ص 136) واعتمد هوبكنز إشارته هذه (راجع Hopkins; p. 57) وقد وهم صاحب روض القرطاس في هذا القول إذ أن المصادر الأخرى تجمع على أن تلك الخزائن هي خزائن الكتب (راجع الفصل الخامس الخطط الدينية ص 213).

(2) البيان المغرب ج 3 ص 200 / 201.

(3) يقول المقرئ أن المسؤول المالي في الأندلس كان يسمى صاحب الأشغال الخارجية (نفع رفاعي) ج 1 ص 100. ويجب ألا تحملنا إشارة المقرئ هذه على القول بأن المصطلح قد عرف في الأندلس قبل الموحدين إذ أن روايته جاءت عن ابن سعيد المغربي الذي عاش في أواخر العصر الموحيدي.

(4) الاستثناء الوحيد جاء عن متولي أعمال بجاية فسمّاه ابن خلدون «صاحب أشغال بجاية» (العبر ج 6 ص 596) ويبدو أن الزركشي أخذ ذلك عن ابن خلدون (تاريخ الدولتين ص 25) وكلاهما متأخر عن الفترة الموحدية ولم ترد مثل هذه الإشارة في المصادر المعاصرة للموحدين والتي بين يدي. وربما اعتمد دوزي على مثل هذه الإشارة عندما يقول أن صاحب الأشغال كان في كل بلد مهم (Dozy; v. 1, p. 167).

ذاته⁽¹⁾. ولا يكون متولي هذه الخطة إلا من أبناء أشياخ الموحدين⁽²⁾. ولا يكون تعيينه إلا من قبل الخليفة، ولا يذكر أن أحداً عينه شخص آخر إلا ابن وين الخير الذي قلده الأشغال المخزنية الوزير أبو زكريا بن الغمر وزير الرشيد⁽³⁾.

وكان صاحب الأشغال يشرف على استخراج الأموال وجمعها وضبطها وصرفها⁽⁴⁾. وكان مسؤولاً عن الأعمال المالية في الولايات ومحاسبة العمال بأمر من الخليفة⁽⁵⁾. ولصاحب الأشغال كتاب يقيدون المجابي⁽⁶⁾ ويضبطونها بالشهود⁽⁷⁾ ثم يرفعها إلى الخليفة في خرائط فيختمها بخاتمه⁽⁸⁾، وتدفع الأموال إلى أمين المخزن لحفظها⁽⁹⁾. ويبدو أن من تولوا هذه الخطة كانوا في غاية الأمانة والضبط، ومن أهل ثقة الخليفة الذي أقره أو عينه، فلم يذكر أن أحداً من أصحاب الأشغال قد نكب سوى مرة واحدة⁽¹⁰⁾.

ومن تمام دراسة الإدارة المالية المركزية النظر في الإدارة المالية في الولايات لأن كثيراً ما يختلط أمر صاحب الأشغال بأعمال صاحب الأعمال

(1) يقول عنان أن هذه الخطة قد تسند لوزير أو أكثر معتمداً على إشارتين لابن عذاري في البيان المغرب ج 3 ص 227، 283 (عنان ق 2 ص 623) ولم نجد ما يقود إلى هذه النتيجة في الحالة الأولى وأما الحالة الثانية فقد أشار ابن عذاري إلى أصحاب أشغال الرشيد ولم يذكر أن أولئك الأشخاص عملوا في وقت واحد بل أشار إلى متابعتهم في المنصب إذ سبق كل اسم منهم بلفظة «ثم». وأما قضية تولي الوزير لهذا المنصب فهو أمر لا يقوم عليه دليل.

(2) راجع عن تولاهما البيان المغرب ج 3 ص 201، 227، 237، 289، 328، 358، العبر ج 6 ص 520، 524، تاريخ الدولتين ص 19.

(3) البيان المغرب ج 3 ص 289.

(4) المصدر ذاته ج 3 ص 200-201، العبر ج 1 ص 438.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 227، 237.

(6) المصدر ذاته ج 3 ص 141.

(7) نفع (ط. رفاعي) ج 2 ص 101.

(8) المعجب ص 256.

(9) المن بالإمامة ص 485.

(10) العبر ج 6 ص 525.

والمشرف. ولئن أشرف صاحب الأشغال على أعمال الدولة المالية فقد قام بواجباته في عواصم الولايات أصحاب الأعمال. فإدارة مالية الولايات كانت في أغلب الأحيان مستقلة عن سلطة الولاة، وتخضع مباشرة إلى الإدارة المالية في الحضرة. ففي كل ولاية وجد الوالي ووجد العامل⁽¹⁾. وحافظت الإدارة الموحدة على هذا التمييز بين الوالي والعامل حتى في أقسام الولاية⁽²⁾. وتخلط مصادر العصر المريني بين العامل والوالي أحياناً قليلة فقد تسمي الوالي عاملاً⁽³⁾ أو العامل والياً⁽⁴⁾. وقد تسمي العامل مشتغلاً⁽⁵⁾، وفي حالة واحدة سمى ابن عذاري كلاً من المشرف وصاحب المدينة وخازن المال وخازن الطعام عاملاً⁽⁶⁾. ونعت ابن خلدون الشيخ أبا سعيد ابن الشيخ أبي حفص الذي تولى عمالة إفريقية في ولاية السيد أبي زيد أبي حفص بن عبد المؤمن رديفاً⁽⁷⁾.

والعامل هو صاحب المخزن في الولاية⁽⁸⁾، ويشرف على أعمال الجباية⁽⁹⁾، وصرف مرتبات الموظفين، والأعمال العمرانية مالياً⁽¹⁰⁾، ويستشير والي الولاية في أمر تجهيز الحملات العسكرية⁽¹¹⁾، ويطلب منه الخليفة إعداد السلاح

(1) المن بالإمامة ص 203-204، 294، 298، البيان المغرب ج 3 ص 83، 90، 141-143، 159، 173-172، 201، 204، 274-273، 331، العبر ج 6 ص 535-536، تاريخ الدولتين

ص 13

(2) راجع نفع (ط. محي الدين) ج 6 ص 29.

(3) راجع البيان المغرب ج 3 ص 332، روض القرطاس ص 164، العبر ج 6 ص 495.

(4) أنظر البيان المغرب ج 3 ص 240 حيث سمى عاملي فاس ومكناسة واليين مع أنه قد ذكرهما من قبل كعاملين (راجع ج 3 ص 237).

(5) البيان المغرب ج 3 ص 341-342.

(6) المصدر ذاته ج 3 ص 131.

(7) العبر ج 6 ص 515.

(8) المن بالإمامة ص 253.

(9) البيان المغرب ج 3 ص 20، 131، 219، 325، 329، 332، العبر ج 6 ص 535-536.

(10) المن بالإمامة ص 138، 201، 467.

(11) البيان المغرب ج 3 ص 31.

والمؤمن إذا أراد الخروج في غزوة وإن كانت الجيوش ستمر بمنطقته يطلب منه إصلاح الطرقات ونصب الجسور⁽¹⁾. وقد يؤمر بالاشتراك مع وال جديد في القبض على وال معزول⁽²⁾. وكان العامل يشرف على عمل المشرفين وعُمل النواحي ويبدو أن تعيينهم كان من اختصاصه⁽³⁾، وكثيراً ما ينكب عامل فينكب معه جميع الذين خدموا في ولايته في مدة عمله⁽⁴⁾.

وقد توخى الخلفاء منذ خلافة عبد المؤمن الخبرة فيمن يتولى عمالة الولايات، فأقروا المسؤولين عن الإدارة المالية على أعمالهم في المناطق التي فتحوها⁽⁵⁾، وعينوا عدداً من ولاة المناطق المفتوحة عمالاً⁽⁶⁾، فقد عين عبد المؤمن أحد رجال العهد المرابطي البارزين عاملاً على عموم الأندلس⁽⁷⁾.

ولما استقر وضع الدولة تولى عدد من أشياخ الموحدين عمالة الولايات⁽⁸⁾، وفي بعض الأحيان بعث الخليفة وزيراً مصروفاً إلى عمل بعض الولايات⁽⁹⁾.

وكان خلفاء دور الازدهار يشرفون على أعمال عمالهم فيتفقدونها⁽¹⁰⁾، ويسألون الناس عن حالهم مع العمال ويستمعون إلى شكوى الناس منهم⁽¹¹⁾، فكثر نقل العمال ونكباتهم وكان يتولى محاسبة العامل قبل نكبته صاحب الأشغال

(1) البيان المغرب ج 3 ص 90، 174، 185، 218.

(2) المصدر ذاته ج 3 ص 30.

(3) المن بالإمامة ص 204، البيان المغرب ج 3 ص 234.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 237.

(5) أخبار المهدي ص 102.

(6) الاستبصار ص 151، رحلة التيجاني ص 76.

(7) العبر ج 6 ص 487، 488.

(8) المن بالإمامة ص 396، العبر ج 6 ص 515.

(9) البيان المغرب ج 3 ص 214، 230.

(10) المصدر ذاته ص 3 ص 143، 226، 230، 249.

(11) المصدر ذاته ج 3 ص 178.

أو لجنة مختارة من العمال والكتاب بحضور شاهدين عدلين⁽¹⁾.

فإذا وضع أن صاحب الأشغال هو المسؤول المالي في العاصمة وصاحب الأعمال هو المسؤول المالي في قسبة الولاية فما مهمة المشرف؟.

عرفت الأندلس خطة الإشراف منذ خلافة بني أمية في قرطبة وورث ملوك الطوائف الخطة عنهم⁽²⁾. ولم يعرف المغرب الأقصى هذه الرتبة المالية إلا في أواخر حكم المرابطين في بعض الولايات⁽³⁾.

وأما في خلافة الموحدين فلم يكن ثمة مشرف في العاصمة الموحدية إلا في أواخر حكم بني عبد المؤمن وابتداء من خلافة الرشيد حيث اتخذ الخلفاء مشرفاً مع وجود صاحب الأشغال⁽⁴⁾، بينما كان للمشرف وجود في الولايات منذ خلافة عبد المؤمن الذي أقر المشرفين الذين وجدهم في المدن التي فتحها على أعمالهم⁽⁵⁾. وفي جميع أطوار الدولة هناك مشرف في كل المدن الهامة مثل سجلماسة وتلمسان وفاس ومكناسة وتازا وبجاية وإفريقية وإشبيلية ومرسية وغرناطة وأزمور ومنورقة⁽⁶⁾. ومن الراجح أن المشرف غير صاحب العمل إذ كان في عاصمة الولاية عامل ومشرف⁽⁷⁾. فما مهمة المشرف؟.

كان المشرف في الأندلس قبل قيام دولة الموحدين يقوم بكل الواجبات والحقوق اللازمة عن الإيراد والإصدار للسلع⁽⁸⁾. وأغلب الظن أن هذه المهمة لم

(1) المن بالإمامة ص 453، البيان المغرب ج 3 ص 94، 112، 127-128، 131، 181، 226، 237-236.

(2) Hopkins; p. 51.

(3) أخبار المهدي ص 101.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 283، 455.

(5) مثلاً هذا ما فعله مع ابن خير الجياني مشرف فاس (أخبار المهدي ص 102).

(6) البيان المغرب ج 3 ص 103، 110، 112، 127، 128، 131، 172، 449؛ اختصار القدر ص 28، 136، 137.

(7) البيان المغرب ج 3 ص 108، 172.

(8) أنظر المن بالإمامة ص 187 ت 3 ومراجعته في ذلك.

يكلف بها أحد في بداية الدولة الموحدية إلا بعد أن استقر وضع عبد المؤمن، ذلك لأن الموحدين في بداية أمرهم أبطلوا المكوس والضرائب والقبالات وحافظوا على هذه السياسة فترة حتى فرض عبد المؤمن الخراج عام 555 / 1160 ونظم جبائته ثم تخلى خلفاء عبد المؤمن تدريجياً عن إبطال المكوس والضرائب والقبالات⁽¹⁾. ولهذا فقد كانت مهمة المشرف ولفترة طويلة من الزمن هي بجاية الخراج⁽²⁾، واتخذت دار الإشراف مكاناً لمحاسبة العمال الخائنين، غير أن المشرف لم يكن متولي تلك المحاسبة فقد قام بها إما صاحب الأشغال أو صاحب الأعمال⁽³⁾، وأما اتخاذ الخلفاء للمشرفين في حضرته في أواخر أيام الدولة ربما يدل على أن المكوس أصبحت هي الدخل الأساسي للدولة التي تقلصت أراضيها، واجتاحت الثورات والفتن تلك الأراضي التي كانت تحت طاعتهم فأصبحت الجبائية من واجبات الجيش الأساسية ويقوده الخليفة أو الوزير لهذا الغرض⁽⁴⁾.

وإذا تبين مهام أصحاب الأشغال والأعمال في إدارة الأموال العامة (المخزن) فمن كان يشرف على إدارة الأموال الخليفة الخاصة؟.

لا يذكر الرواة شيئاً عن إدارة الخليفة الخاصة قبل خلافة المنصور، فقد ذكر أن أبا بكر بن ملول بن إبراهيم الصنهاجي كان أميناً على الضياع زمن المنصور⁽⁵⁾. ويذكر ابن عذاري أن المنصور عين يوسف بن عمر صاحباً للمستخلص بالشرف ومدينة لبلبة واستمر في عمله هذا حتى نكبه الناصر⁽⁶⁾. ولا يعرف هل كان أبو بكر تحت نظر صاحب الأشغال أو هل كان يوسف خاضعاً

(1) راجع الفصل السابع: النظام المالي.

(2) البيان المغرب ج 3 ص 103، 107، 108، 172، الذيل والتكملة ج 5 ص 301.

(3) المصدر ذاته ج 3 ص 108، 237-236.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 290، 298، 329، العبر ج 6 ص 534، 535.

(5) أخبار المهدي ص 40.

(6) البيان المغرب ج 3 ص 200، 227 - 228.

لصاحب الأعمال في إشبيلية فالمعلومات المتوفرة لا تسعف في معرفة هل اتخذ الخلفاء مسؤولاً عن أموال الخليفة في الحضرة أم لا؟.

خلاصة ونتائج:

من هذه الدراسة لنظام الإدارة المركزية يتضح أن الإدارة الموحدية بدأت بسيطة في شكلها في خلافة عبد المؤمن، وبالتدرج، نتيجة للحاجات العلمية، اقتبس الموحدون نظم الدول التي سبقتهم، ولكنهم بدلوا شيئاً قليلاً، وهذا ما حدث في نظام الوزارة والإدارة المالية، وواضح أن التخصص في الأعمال أكثر ما حدث في خلافة المنصور. ومن الملاحظ أن الخطط الإدارية الكبرى مثل الوزارة والأشغال المخزنية في الحضرة لم يتقلدها غير كبار الموحدون أولي السبق في الدعوة ثم أحفادهم، بينما استوعبت العناصر التي «وحدت» بعد فتح مراكش في الكتابة والإدارة المالية في الولايات وكان أكثرهم من «طلبة الحضرة».

إدارة الولايات:

كانت ولايات الدولة الموحدية في طور ازدهارها تتكون من السوس وسجلماصة ومراكش وفاس وسلا وسبتة وتلمسان وبجاية وإفريقية⁽¹⁾ ومالقة وولاية الغرب (شلب وأحوازاها) وإشبيلية وقرطبة وجيان وغرناطة ومرسية وبلنسية. وهذه الولايات هي التقسيم الإداري ذاته الذي ورثه الموحدون عن الدول التي خلفوها إذ أن ولاية إفريقية (وتسمى أحياناً تونس) هي مملكة بني باديس في المهدية بالإضافة إلى المناطق التي فتحها الموحدون إلى الشرق منها بما في ذلك طرابلس. وولاية بجاية هي مملكة بني حماد نفسها⁽²⁾، وأما ولايات المغرب الأقصى فهي ولايات المرابطين ذاتها باستثناء سلا التي جعلها الموحدون ولاية قائمة بذاتها، بينما

(1) اعتمدنا في إحصاء الولايات الموحدية في مختلف أطوار الدولة على جدول الولاة المرفق بهذه الدراسة (الملحق الخامس). وقد أغفلت المصادر التي بين أيدينا ذكر الولايات في مكان واحد غير أن المراكشي أورد إحصاءً دقيقاً عن ولايات الموحدين في المغرب الكبير ولم يغفل إلا ولاية السوس (راجع المعجب ص 255).

(2) عن حدود هاتين الولايتين راجع المعجب ص 200، 206-207.

اتخذ المرابطون من مكناسة ولاية مستقلة⁽¹⁾. ومما يدل على أن الموحدين أقروا أقسام المرابطين الإدارية أن عبد المؤمن جعل مكناسة ولاية مستقلة في أول أمره وعين عليها والياً⁽²⁾، ولكن لم يرد في المصادر أن والياً قد عين عليها بعد إعلان الحكم الوراثي. ويبدو أنها قد ضمت إلى ولاية فاس التي كانت تسمى في بعض الأحيان، «ولاية المغرب». وحدود ولاية فاس كانت من رباط تازا إلى مكناسة⁽³⁾. وأما سلا فقد صيرها الموحدون ولاية مستقلة منذ فتحها⁽⁴⁾ وقد اكتسبت أهمية خاصة أيام الموحدين إذ بنى عبد المؤمن قلعة رباط الفتح قبالتها وتكامل بنائها في خلافة يوسف ثم المنصور⁽⁵⁾، ومن هذه القلعة كانت الجيوش الموحدية تتحرك إلى كل غزو في إفريقية أو الأندلس⁽⁶⁾.

وأما في الأندلس فقد حافظ الموحدون على الأقسام الإدارية المرابطية بصورة عامة باستثناء سرقسطة التي لم يتمكن الموحدون من استرجاعها من أيدي النصارى، ومالقة التي لم يعهد عن المرابطين أنهم قد جعلوها ولاية، بينما كانت في التقسيم الإداري الموحدية ولاية خاضعة لإدارة والي سبتة وغرناطة في البداية⁽⁷⁾، ثم مستقلة منذ خلافة يوسف، وولاية الغرب التي جعلها الموحدون ولاية قائمة بذاتها⁽⁸⁾، ولكن بعد إعلان الحكم الوراثي ضمت إلى إشبيلية⁽⁹⁾ ثم

(1) راجع عن ولايات المرابطين عنان ق 1 ص 415.

(2) البيان المغرب ج 3 ص 20.

(3) المعجب ص 255.

(4) لقد وهم عنان وظن ولاية سلا من الولايات التي استحدثت بآخرة (عنان ق 2 ص 618) بينما كانت ولاية في خلافة عبد المؤمن (راجع الملحق الخامس).

(5) المن بالإمامة ص 448-449.

(6) راجع الفصل السادس: التنظيم العسكري.

(7) الكامل ج 11 ص 223، نهاية الأرب ص 209.

(8) الحلة السيرة ج 2 ص 271.

(9) المن بالإمامة ص 207 ومن مظاهر ضم ولاية الغرب إلى إشبيلية أن قاضي إشبيلية كان يعرف بأهل ولاية الغرب عند الدخول على الخليفة (راجع المن بالإمامة ص 149، روض

القرطاس ص 127، 129، 127، العبير ج 6 ص 493).

رجع الموحدون في خلافة يوسف إلى فصلها كما كانت أيام المرابطين وتتابع عليها الولاة⁽¹⁾. وفي حالات قليلة كانت تجمع إدارة ولايتين متجاورتين تحت نظر وال واحد⁽²⁾.

(1) البيان المغرب ج 3 ص 105-106، 107، 218، 234، العبر ج 6 ص 513.

يعرف عن خلفاء الموحدين أنهم عيّنوا نائباً للخليفة، وعندما يغيب الخليفة عن عاصمته لزيارة قبر المهدي في تينملل أو في غزوة يستخلف أحد أهل ثقته على مراكش، والمستخلف إما أن يكون من السادة بني عبد المؤمن⁽¹⁾ أو أحد كبار أشياع الموحدين⁽²⁾.

والى جانب مراكش كانت إشبيلية تعتبر عاصمة للموحدين في الأندلس، ولكن الخلفاء لم يتخذوا نواباً لهم بالأندلس على الرغم من أن والي إشبيلية كان يكلف في أحوال قليلة بالإشراف على عمل بقية ولاية الأندلس، مثل طلب يوسف بن عبد المؤمن من والي إشبيلية أن يجدد له البيعة في جميع ولايات الأندلس⁽³⁾. والحالة الوحيدة التي ورد فيها ذكر نائب بالأندلس جاءت في روض القرطاس حيث نعت الرواية أبا العلاء إدريس بن المنصور والي إشبيلية نائباً عن أخيه العادل في الأندلس⁽⁴⁾، وليس هناك ما يؤكد هذا الزعم. والقول بأن إشبيلية كانت تعتبر عاصمة للموحدين بالأندلس يعني أن الخلفاء عندما يجتازون إلى الجزيرة يقيمون بها، ومن إشبيلية كانت تنطلق جميع حركاتهم العسكرية، وفيها يتم الاستعداد من جميع للجيش وإعداد للمؤن⁽⁵⁾، ولا استثناء لذلك إلا حملة المنصور على شلب فقد انطلقت من قرطبة⁽⁶⁾ غير أن الإمدادات جاءت أثناء الغزوة من إشبيلية⁽⁷⁾، ثم أن المنصور لما رجع من شلب استقر في إشبيلية⁽⁸⁾.

(1) البيان المغرب ج 3 ص 99، 110، 157، 173، 290، روض القرطاس ص 129، العبر ج 6 ص 540، 550.

(2) البيان المغرب ج 3 ص 12، 28، 38، 290، 317-316، 328، 332، روض القرطاس ص 125، العبر ج 6 ص 494، 532.

(3) المن بالإمامة ص 338-339.

(4) روض القرطاس ص 164.

(5) راجع المعجب ص 282، البيان المغرب ج 3 ص 132، 186، 193، 196، 200، 204، 237، الكامل ج 11 ص 157-156.

(6) رسائل موحدة ص 223، البيان المغرب ج 3 ص 88.

(7) البيان المغرب ج 3 ص 179.

(8) المصدر ذاته ص 180.

والى جانب هذا المنحى العسكري فقد كان صاحب الأعمال بإشبيلية يشرف على الأعمال المالية في جميع الولايات الأندلسية⁽¹⁾. واستمرت إشبيلية عاصمة بهذا المعنى منذ أن فتحها الموحدون وحتى خرجت عن طاعتهم في سنة 626 / 1229 إلا لفترة قصيرة خلال عام 557 / 1162 حين أمر عبد المؤمن أن تكون قرطبة مقراً للأمر لأنها موسطة الأندلس ثم عاد عن قراره بعد أشهر قليلة⁽²⁾ ويبدو أن الرجوع عن القرار يعود إلى طبيعة أهل قرطبة التي يصفها المقرري فيقول أن قرطبة صعب رياض أهلها⁽³⁾. فما الدوافع التي خدت بالموحدين لاتخاذ إشبيلية مقراً لحكمهم في الأندلس؟...

أولاً: كانت إشبيلية أول قاعدة هامة من قواعد الأندلس تدخل في «التوحيد»⁽⁴⁾ والموحدون كانوا يقدمون أولي السبق في «التوحيد» على المتأخرين فيه.

ثانياً: كانت إشبيلية بعيدة نسبياً عن قشتالة، ولما خضعت الأندلس لحكم الموحدين بعد فتح مراكش لم يجد عبد المؤمن فنتحة من الوقت للتفرغ لشؤون الجزيرة، ولم يلتفت إليها بصورة كاملة إلا بعد ضم إفريقية (تونس)، فبنى مدينة جبل الفتح كمقدمة لأعماله في الأندلس، فربما خشي أن تكون عاصمته قريبة من حدود الممالك النصرانية فيدفعه ذلك إلى الدخول في صراع معها في غير ما استعداد له.

ثالثاً: كانت إشبيلية متصلة بالبحر بواسطة نهر الوادي الكبير وأراضيها الخلفية غنية بالمواد الزراعية مما يؤهلها لاستقبال الجيوش الموحدة.

(1) المن بالإمامة ص 203-204، 207، العبر ج 6 ص 487، 488.

(2) المن بالإمامة ص 203، البيان المغرب ج 3 ص 53.

(3) نفع (ط. الرفاعي) ج 4 ص 111-112.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 37، العبر ج 6 ص 592.